

النظام الحزبي وعلاقته بالديمقراطية التمثيلية

The system of political parties and its *relationship* to representative democracy

اعداد طالب الدكتوراه: حامدي معمر

جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)

maamar.hamdi@lagh-univ.com

ملخص:

تشكل الأحزاب السياسية أداة للوصول إلى السلطة، وهي عنصر فعال لضمان الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، أو قد تتسبب في تهديم الأنظمة السياسية وخلق الفوضى. يسمى الجسر الذي يربط الأحزاب السياسية بالنظام السياسي: النظم الحزبية، والتي تكون قائمة على أساس الحزب الواحد أو الحزبين أو التعددية الحزبية. سنحاول في المقال فهم العلاقة بين النظم الحزبية والديمقراطية التمثيلية. وقد تبين لنا أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية تمثيلية في ظل نظام الحزب الواحد، بل تتطلب الديمقراطية التمثيلية الحقيقة وجود نظام حزبي ثنائي أو متعدد الأحزاب مع ضمان نزاهة العملية الانتخابية، حرية المواطنين في الترشح والانتخاب، مشاركة مختلف الاطراف في العملية السياسية لزيادة تمثيل أكثر فئات المجتمع في البرلمان والحكومة كلمات مفتاحية: الأحزاب السياسية، النظام السياسي، النظم الحزبية، الديمقراطية التمثيلية.

Abstract:

Political parties are a tool to attain power. They can be either a guarantee of political, security and economic stability, or among destructive factors of political systems and reasons of chaos. The system of political parties is the bridge that connects these parties to the political system. It can be based on one-party, two-party, or multi-party systems. In this article, we will attempt to understand the relationship between systems of political parties and representative democracy. It has become clear that there can be no representative democracy under a one-party system. Rather, true representative democracy requires the existence of a bi-party system or multi-party system providing the integrity of the electoral process, the freedom of citizens for candidacy and election, and the participation of different sects in the political process to increase more representation groups o

Keywords: Political parties, political system, systems of political parties, representative democracy.

تعتبر الاحزاب السياسية الاداة التي لا يمكن الاستغناء عنها للوصول الى السلطة من جهة، ومرآة تعكس الوعي السياسي المجتمعي من جهة ثانية. كما ان ظهور الاحزاب السياسية غير من كيان النظم السياسية والتي أصبح ينظر لها على انها نظم حزبية، احادية الحزب، او ثنائية، او متعددة الاحزاب.

مما تقدم يمنا طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير النظام الحزبي على الديمقراطية التمثيلية؟

وللإجابة على هذا التساؤل، يمكن لما طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الأحزاب السياسية والنظام الحزبي؟

- ما المقصود بالديمقراطية التمثيلية؟

- كيف يؤثر النظام الحزبي على الديمقراطية التمثيلية؟

اهداف الدراسة:

نهدف في هذا المقال الى إيجاد العلاقة الترابطية بين النظم الحزبية والديمقراطية التمثيلية ومعرفة مدى إمكانية إقامة ديمقراطية تمثيلية في ظل نظام الحزب الواحد او نظام الحزبين او النظام متعدد الاحزاب

منهجية الدراسة:

تم في هذا المقال استخدام المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لتحليل متغيري الدراسة المتمثلين في النظم الحزبية والديمقراطية التمثيلية والربط بينهما والوصول الى النتائج

تقسيم الدراسة:

يمكن من خلال إشكالية المقال والاسئلة الفرعية تقسيم المقال الى المحاور التالية:

• اولاً: الاحزاب السياسية

• ثانياً: النظام الحزبي

• ثالثاً: الديمقراطية التمثيلية

• رابعاً: علاقة النظام الحزبي بالديمقراطية التمثيلية

1- الأحزاب السياسية:

1-1 تعريف الأحزاب السياسية:

لقد اختلفت التعريفات نظراً لاختلاف الايديولوجيات وإلى اختلاف النظرة لمهام الحزب السياسي ووظيفته بين منظري الفكر السياسي ورجال القانون وكذا إلى الزاوية التي ينظر من خلالها إليه وسنتناول مفهوم الحزب السياسي في الفكر الاشتراكي والفكر الليبرالي وعند المفكرين العرب:

• الفكر الاشتراكي:

يرى الفكر الماركسي أن الحزب السياسي هو تعبير عن طبقة ما، ولا وجود لحزب سياسي دون أساس طبقي وهذا استبعاد واضح للأحزاب التي لا تقوم على أساس طبقي (1) ويعرف الحزب الشيوعي بأنه " طليعة الطبقات الكادحة التي تسعى إلى تصفية الاستغلال بشتى أشكاله وصوره بهدف الوصول إلى حكم ديكتاتورية البروليتاريا " (2) وبهذا المفهوم فالحزب السياسي في الفكر الماركسي هو انعكاس للطبقية في المجتمع ولا يجدر بالمجتمع الاشتراكي أن يكون فيه تعدد للأحزاب السياسية بل هناك حزب واحد يعبر عن جميع أطراف المجتمع.

• الفكر الليبرالي:

لم يهتم بعض دارسي الأحزاب السياسية بإعطاء مفهوم مباشر وواضح للحزب السياسي على غرار الفرنسي موريس دي فرجيه في كتابه " الأحزاب السياسية " 1957 إلا أنه لاحقاً ظهرت تعريفات عدة منها أن الحزب السياسي هو: "مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين" (3)

أما الأستاذ فرانسوا بوريل فقد وضع ثلاثة عناصر لا بد أن تتوفر في أي كيان ليقل عنه حزب سياسي وهي:

- مجموعة منظمه من الافراد قادرة على التعبير عن جملة من المطالب
- وجود مجموعة من المقترحات التي تمس بسياسة الحكومة
- وجود نشاط يهدف إلى الوصول إلى السلطة وممارستها (4)

ويقول ادموند بيرك عن الحزب السياسي: "هو جماعة متحدة من الافراد يسعون بجهودهم الجماعية الى تحقيق المصلحة الوطنية وفقا لبعض المبادئ التي تحوز رضاهم" (5)

• في الفكر العربي:

هناك تشابه بين تعريفات الفكر العربي ونظيره الليبرالي، فسعاد الشرقاوي تقول عن الحزب السياسي بانه: "تنظيم دائم يتم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول الى السلطة وممارستها من اجل تنفيذ سياسة محددة" (6)

اما سليمان الشماوي فيعرفها بانها: "جماعة متحدة من الافراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين"

الحزب السياسي هو " جماعة منظمة من المواطنين تسعى بالطرق المشروعة للوصول الى مقاعد الحكم ، او الدفاع عن من يتربع عليه " (7)

فالحزب السياسي من خلال كل ما سبق هو مجموعة من الافراد لهم رؤى متقاربة يتفقون على مشروع سياسي هدفه الاساس الوصول للسلطة او المشاركة فيها، والبقاء فيها، من خلال استقطاب أكبر عدد من الناخبين في انتخابات حرة ونزيهة.

2-1 أنواع الاحزاب السياسية:

هناك ثلاثة أنواع من الأحزاب: أحزاب إيديولوجية، وأحزاب برجماتية، وأحزاب أشخاص.

• الأحزاب الإيديولوجية:

وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب. ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والدينية، إلا أن منذ منتصف القرن الماضي، أصبحت هناك مرونة في التعامل مع الإيديولوجية، فأصبح هناك أحزاب برامج إيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة، وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البرجماتية.

• الأحزاب البرجماتية:

يتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع، بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط العام للحزب وفقاً لتطور الظروف. تتضمن أحزاب المصالح والأقليات

• أحزاب الأشخاص:

هي من مسماتها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له، وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم، وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، حيث انتشار البيئة القبلية، وتدني مستوى التعليم. (8)

3-1 دور الأحزاب السياسية:

يختلف دور الأحزاب السياسية باختلاف مكان تواجدها ففي الغرب حيث الانظمة الديمقراطية يتمثل دورها

في:

• اشباع المطالب الشعبية والتوفيق بينها

• تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم

• ترسيخ مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد

• ترسيخ قيم الدولة العلمانية المدنية

• تجنيد الكوادر لتولي مناصب المسؤولية

اما في دول العالم الثالث فتوكل للأحزاب السياسية الوظائف التالية:

• تحقيق الوحدة القومية نتيجة الاختلافات العرقية والدينية والطائفية والجهوية

• التعبئة السياسية للشخص او الفئة او الطائفة الحاكمة

• تعتبر وسيلة للسيطرة على المجتمع كما هو الحال للأحزاب الحاكمة في الدول العربية قبل الثورات العربية

كالحزب الوطني في مصر، حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس، وحزب المؤتمر اليمني وغيرها

• تعتبر قنوات لتوزيع الموارد على فئات معينة في مناطق معينة

• رسم السياسات العامة وهذا يقتصر على الأحزاب الحاكمة

وعموما فدور الأحزاب السياسية الأساس هو تحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع الى انقسامات منظمة وذلك من خلال اختيار وتكوين الكوادر الحزبية، وتكوين المواطنين مما يساهم في تنشيط الحياة السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي.

2- النظام الحزبي:

1-2 مفهوم النظم الحزبية:

يستخدم مصطلح النظم الحزبية للإشارة الى العلاقة بين النظام السياسي والظاهرة الحزبية من حيث عدد الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية ومدى تأثيرها على عملية صنع القرار في إطار هذا النظام السياسي (9)

يعتبر الفقيه الفرنسي دوفرجيه (1951) أول من استخدم مصطلح النظم الحزبية في كتابه "الأحزاب السياسية"، مع أنه لم يعط تعريفا دقيقا لمفهوم الحزب السياسي وتقسيمه للأحزاب السياسية لأحزاب الأطر وأحزاب الجماهير، إلا أن مصطلح النظم الحزبية يشير الى العلاقة بين الظاهرة الحزبية والنظام السياسي، من حيث عدد الأحزاب المشاركة في الحياة السياسية، ومدى تأثير هذه الأحزاب في عملية صنع القرار في إطار هذا النظام السياسي (10)

ومن المعلوم، أنه لا يمكن فهم طريقة سير أي نظام سياسي لدولة ما من الناحية الواقعية، إلا إذا عرفنا النظام الحزبي السائد، وكذا علاقات الأحزاب بعضها ببعض، وكيفية اشتغال النظام الحزبي في علاقته مع النظام السياسي للدولة ككل. وعليه، فتصنيف النظم الحزبية هو أمر يهدف في نهاية المطاف الى تمكين الباحثين من وصف النظام الحزبي القائم في الدولة (11)

تصنيف النظم الحزبية:

يصنف منظرو العلوم السياسية النظم الحزبية حسب معيار التنافسية حيث تصنف الى نظم حزبية تنافسية وتشمل نظام الحزب المسيطر، نظام الحزبين وتعدد الأحزاب، ونظم حزبية غير تنافسية ويقصد بها نظام الحزب

الواحد. اضافة الى نظم حزبية شبه تنافسية وهي نظم متعددة الاحزاب مقيدة توجد في الدول المتخلفة، اما المعيار الثاني فهو عدد الاحزاب ونميز على اساسه ثلاثة نظم هي نظام الحزب الواحد، نظام الحزبين، ونظام متعدد الاحزاب.

2-2 النظم الحزبية التنافسية:

- نظام تعدد الاحزاب:

يتسم بعدد كبير من الاحزاب المتنافسة على السلطة، يمكن للحزب الفائز ان يشكل الحكومة لوحده او بتكوين ائتلاف مع حزب اخر او أكثر في حال عدم حصول اي حزب على الاغلبية.

يسمى نظام تعدد الاحزاب بالكامل إذا كانت الاحزاب لا تسعى الى التحالفات فكل حزب يعبر عن فئة محدودة من الشعب، اما إذا كانت هناك تحالفات تقليدية بين احزاب معينة بعد كل انتخابات فيسمى ذلك تعدد احزاب معتدل.

تتبنى اغلب دول العالم نظام تعدد الاحزاب بطرق واشكال مختلفة

- نظام الحزبين:

في هذا النموذج يتنافس ويتداول على السلطة حزبان مسيطران ومن أشهر امثلته: حزب المحافظين والعمال في بريطانيا، والحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية.

يكون هذا النظام الحزبي مرنا إذا ترك كل حزب لنوابه حرية التصويت في البرلمان وهذا ما نجده في الولايات المتحدة، اما بريطانيا فتعتبر نموذجا لنظام الحزبين الجامد، اذ يفرض كل حزب على اعضاءه التصويت حسب التعليمات داخل البرلمان او التعرض لعقوبة العزل.

- نظام الحزب المسيطر:

في هذه الحالة ورغم وجود عدة احزاب الا ان واحدا منها فقط هو الذي يسيطر على الساحة السياسية، ويعود ذلك الى ضعف باقي الاحزاب وسطوة وقوة الحزب المسيطر، يختلف هذا النظام على نظام الحزب الواحد في النظم غير التنافسية كون هذا الاخير يحتكر الحياة السياسية بمنع تشكيل الاحزاب بنص الدستور.

3-2 النظم الحزبية غير التنافسية:

تتميز باحتكار السلطة من طرف حزب السلطة في ظل انعدام المنافسة السياسية لعدم وجود احزاب منافسة من الاساس كما هو الحال في الانظمة الشمولية، النازية والفاشية سابقا

4-2 النظم الحزبية شبه التنافسية:

ونميز هنا بين نظام الحزب الواحد الذي ساد معظم الدول النامية في افريقيا وآسيا بعد حصولها على الاستقلال، ونظام الحزب القائد في إطار جبهة وطنية مكونة من عدة احزاب حيث يحتكر الحزب القائد القيادة في الجيش والجامعات والوزارات وغيرها، ومثال ذلك حزب البعث في العراق وسوريا في فترة السبعينات.

ثالثا: الديمقراطية التمثيلية:

3- مفهوم الديمقراطية التمثيلية:

1-3 تعريف الديمقراطية التمثيلية:

الديمقراطية التمثيلية هي شكل من أشكال الديمقراطية، حيث يصوت الناس لممثلهم الذين يصوتون بعد ذلك على المبادرات السياسية بدلاً من الديمقراطية المباشرة، من هنا تتجلى الديمقراطية التمثيلية في انتخاب مواطني ومواطنات دولة ما لممثلهم بهدف تدبير الشأن العام الوطني والمحلي لفترة محددة (12)

وترتكز الديمقراطية التمثيلية على مجموعة من المبادئ هي:

- احترام حقوق الانسان والحقوق الفردية والجماعية
- احترام مبدأ الفصل بين السلطات
- احترام مبدأ سيادة القانون
- انتخاب الشعب لمثليه عن طريق الاقتراع السري المباشر لفترة زمنية محددة
- الحرية والمساواة والتعددية السياسية (13)

2-3 اركان الديمقراطية التمثيلية:

للديمقراطية النيابية اربعة اركان هي:

- وجود هيئة برلمانية منتخبة من الشعب وتتولى هذه الهيئة المنتخبة مهمة الرقابة على السلطة التنفيذية، وسن القوانين، والموافقة على الميزانية العامة للدولة، فضلا عن تمثيل رغبات وآراء المواطنين، ويجب أن

تكون سلطات البرلمان سلطات حقيقية، اذ يرى الان تورين في هذا المقام انه " لا وجود للديمقراطية بدون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين " (14)

- مدة العضوية في الهيئة البرلمانية محددة بفترة زمنية وهي مسألة اعتبارية تحدد من طرف الدساتير الا ان هناك اتفاقا على الا تكون المدة طويلة جدا مما يقوض رقابة الشعب على اداء نواب البرلمان والا تكون قصيرة جدا مما يحد من سلطة البرلمان ومنع النواب المنتخبين من انهاء مهامهم
- النائب البرلماني يمثل الامة بأسرها ولا يعتبر ممثلا لدائرته الانتخابية فحسب لأنه يعمل لأجل الصالح العام للامة
- استقلال النائب عن الناخبين طيلة فترة النيابة ووفق هذا المبدأ لا يجوز للشعب التدخل في عمل البرلمان فلا يؤخذ بأي مظهر من مظاهر الديمقراطية كالاستفتاء الشعبي الى غاية انتهاء العهدة البرلمانية وحينها يمكن للشعب اختيار ممثلين جدد (15)

3-3- شروط نجاح الديمقراطية التمثيلية وعناصرها:

3-3-1- شروط نجاح الديمقراطية التمثيلية:

تتمثل شروط نجاح النظام الديمقراطي عموما والديمقراطية التمثيلية على الخصوص في العناصر التالية:

- احترام حقوق الانسان بجميع ابعادها
- وجود تعددية سياسية فعلية
- التداول السلمي على السلطة
- المساواة والعدالة
- احترام مبدأ الاغلبية والخضوع له (16)
- دولة الحق والقانون

3-3-2- العناصر الاساسية للديمقراطية التمثيلية:

تتمثل العناصر الرئيسية للديمقراطية التمثيلية فيما يلي:

- المواطنة التي تعني استيعاب جميع الافراد دون التمييز بينهم على اساس الدين او العرق او اللون او اللغة..
- المشاركة السياسية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة
- ممارسة نواب البرلمان لصلاحياتهم التشريعية والرقابية والمالية
- السماح للأحزاب غير المشاركة في الحكم بالمعارضة
- الفصل بين السلطات
- محاربة التمييز وتكافؤ الفرص
- الشرعية الدستورية
- المساءلة (17)

4- علاقة النظام الحزبي بالديمقراطية التمثيلية:

1-4 علاقة نظام الحزب الواحد بالديمقراطية التمثيلية:

في نظام الحزب المسيطر او الحزب الواحد يكون البرلمان تحت الهيمنة الكاملة وبأغلبية مطلقة للحزب الواحد، وبالتالي فصوت البرلمان من صوت الحزب لا من صوت الشعب. ولا يمكن الحديث هنا عن وجود ديمقراطية تمثيلية حقيقية، بل مجرد ديمقراطية زائفة.

2-4 علاقة نظام الحزبين بالديمقراطية التمثيلية:

من أفضل الأمثلة عن نظام الحزبين: هو السائد في الولايات المتحدة الأمريكية أي الحزبين الديمقراطي والجمهوري. فالنظام الحزبي في الولايات المتحدة هو نظام ثنائي من خلال تداول السلطة بين حزبين رئيسيين، حيث يسيطر الجمهوريون والديمقراطيون على السياسات الانتخابية منذ الستينيات من القرن التاسع عشر، وعدم تحول هذا النظام إلى نظام التعددية الحزبية برغم كون المجتمع الأمريكي يتسم بطابع المتناقضات بسبب تركيبه السياسي والديني والاقتصادي.

ويتميز نظام الحزبين في الولايات المتحدة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- لامركزية الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة، فليس لاي كان ان يفرض رايه على اعضاء الحزب، وقد يقترح الرئيس مشروع قانون يعارضه اعضاء حزبه في الكونغرس، كما ان هناك تعددية حزبية بعدد الولايات، فالحزب الجمهوري في نيويورك يختلف عن الحزب الجمهوري في واشنطن، بسبب عدم وجود سلطة اتحادية للأحزاب.

- ولاء الناخب الامريكي للنائب المنتخب لا يكون اساسا على انتمائه الحزبي، بل عليه شخصيا، بسبب ضعف الالتزام الحزبي لدى فئات واسعة من الناخبين، فضلا عن وجود فئات من الناخبين المستقلين والذين اصبحت الانتخابات الامريكية تتمحور اساسا حول كيفية وطريقة استقطابهم.

- لا يمكن اعتبار الحزب الفائز حزبا حاكما بالضرورة فالرئيس يبدو غير مرتبط بالاعتبارات الحزبية خصوصا اثناء تعيين مساعديه

وعلى العموم فنظام الحزبين يعتبر من النماذج الديمقراطية القليلة التي تسمح للناخبين باختيار ممثلهم في المجالس المنتخبة ويكون هؤلاء المنتخبين الصوت الشرعي الذي يقوم بمساءلة الحكومات ومحاسبتها طيلة العهدة الانتخابية

3-4 علاقة نظام التعددية الحزبية بالديمقراطية التمثيلية:

حتى نتمكن من القول عن بلد ما انه يتمتع بالديمقراطية والحكم التعددي وجب توفر مجموعة من المتطلبات حسب روبرت دال وهي: (18)

- انتخابات حرة وعادلة ومؤسسات حكومية تعتمد على التصويت والتداول
- حرية التعبير وضمن حق التصويت
- الاهلية للمناصب العامة، وحق القادة السياسيين بالتنافس على كسب الدعم
- وتعتبر التعددية الحزبية جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي حيث يعتبر كلسن Kelson ان العداء للأحزاب السياسية هو عداء للديمقراطية وعليه فالأحزاب السياسية تعد من اهم القوى المؤثرة في النظام الديمقراطي.
- وفي هذا الإطار فان تعدد الاحزاب السياسية يعزز الديمقراطية التمثيلية للأسباب التالية:
- للناخبين الحرية في الاختيار من بين فئات عديدة من المترشحين

- تمثيل فئات واسعة من المجتمع تحت قبة البرلمان نظرا لاختلاف مشارب وتوجهات الاحزاب السياسية
- تمثيل الاقليات الدينية والعرقية بسبب انخراط هذه الفئات في الحياة السياسية عن طريق الاحزاب السياسية
- زيادة المشاركة السياسية بسبب تعدد الاحزاب السياسية وبالتالي انخراط فئات واسعة من المجتمع في الحياة السياسية
- تحقيق أحد مبادئ الديمقراطية التمثيلية المتمثل في زيادة الحرية للأفراد في اختيار ممثليهم، فزيادة عدد المترشحين يمنح فرصة أكبر للناخبين في اختيار الافضل

خاتمة:

ان الدول الديمقراطية التي تسمح بوجود أحزاب سياسية وتمنحها حق صناعة القرار من خلال المشاركة والمنافسة فيما بينها عبر انتخابات حرة ونزيهة، هي الاقدر على تحقيق التنمية نظرا لتحقيق الاستقرار السياسي والتداول على السلطة وحل الازمات من خلال الحوار البناء بين الفرقاء السياسيين، في حين ان الدول ذات النظام السياسي غير التنافسي القائم على الحزب الواحد، تعتبر أكثر عرضة للهزات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية لعدم وجود تمثيل حقيقي للشعب في المجالس المنتخبة

الهوامش:

- (1) عمل جماعي، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: مطبعة الوطن، 1994، ص523.
- (2) كامل زهيري، دور الاحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، لبنان: ب د ن، 1986، ص40.
- (3) عمل جماعي، موسوعة العلوم السياسية، المرجع السابق ذكره، ص523
- (4) Francois Borella, **les politiques dans la France**. PARIS ,1981, P16.
- (5) سليمان صالح الغويل ، ديمقراطية الاحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 2003 ، ص29.

- (6) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: عالم الكتب، 1983، ص262.
- (7) ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص 135.
- (8) <http://Political-encyclopedia.org> الأحزاب السياسية
- (9) مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، (2007)، مطبعة سيما سليمان، ص 115.
- (10) مولود مراد محي الدين، نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن، مطبعة سيما: سليمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 115.
- (11) 00: 17.2021.02.20maarifalma4rib.blogspot.com
- (12) رشيد بن بيه، أزمة الديمقراطية التمثيلية بالمغرب، الحوار المتمدن، العدد 2717، 2009.07.24.
- (13) الان تورين، ترجمة حسن قبسي، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأقلية ام ضمانات الأقلية؟، ط2، بيروت: دار الساق، 2001، ص13.
- (14) فياض عامر حسن، الراي العام وحقوق الإنسان، بغداد، 2003.
- (15) لطيف حسن وآخرون، الديمقراطية: مفاهيم وتجارب، ط1، العراق: المركز العراقي للبحوث والدراسات، 2010.
- (16) عبد الله، عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2006، ص205.
- (17) عبد الوهاب، محمد رفعت، الأنظمة السياسية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص261.
- (18) حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، المستقبل العربي، العدد 309، السنة 27، نوفمبر 2004، ص52.